مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٠/١٢/٢٩

الســـادات يقـــرر تصـــفية الحراســـات

خطـــوة كـــبرى نحـــو تطبيـــق بيـــان ٣٠ مـــارس وتقنـــين الثـــورة وســـيادة القـــانون

٣ اجـــراءات يقـــوم رئيس الوزراء بالاعـــداد لهـــا الآن وفـــق قـــرار رئيـــس الجمهـــورية

تصفية الحراسات القائمة – أى حراسة فى المستقبل بضوابط القانون – محكمة خاصة بنظام المحلفين لتحقيق المشاركة والرقابة الشعبية

مجلس الأمة يصدر التشريعات الخاصة بالضوابط القانونية وضمانات حماية مكاسب الشعب الاشتراكية وأمن الوطن.

قرر الرئيس انور السادات تصفية الحراسات ، وقد طلب الى الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذ هذا القرار الذى يعتبره الرئيس خطوة هامة نحو تطبيق بيان ٣٠ مارس الذى اتخذه عهدا وبرنامجا تقدم به الى جماهير الشعب عند ترشيحه لرئاسة الجمهورية الى جانب كونه تحقيقا عمليا لمطلب تقنين الثورة وسيادة القانون .

وقد طلب رئيس الجمهورية على هذا الاساس اتخاذ الخطوات التالية :

اولا ــ يتخذ رئيس الوزراء الاجراءات اللازمة لتصفية الحراسات القائمة الان بواسطة لجان قضائية تتم مهمتها فى مهلة زمنية محددة .

ثانيا ــ يتقدم رئيس الوزراء الى مجلس الامة بتشريع خاص يجعل فرض الحراسة مستقبلا محددا بضوابط القانون ولدواع تقتضيها حماية مكاسب الشعب الاشتراكية وسلامة امنه الوطنى وأن يتم ذلك وفق ضمانات تحمى الفرد فى اطار حمايتها للمجتمع وقيمه .

ثالثا ــ يكون فرض الحراسة مستقبلا وفقا للتشريع من سلطة محكمة قضائية خاصة ، تضم الى جانب القضاة المتخصصين المكلفين بتطبيق احكام القانون ، عنصرا شعبيا على غرار نظام المحلفين ، وذلك تحقيقا للمشاركة الشعبية والرقابة الشعبية فى نفس الوقت .

وكتب المحرر القانونى للاهرام :

يعبر قرار تصفية الحراسات الذى أصدره الرئيس أنور السادات عن مبادىء « ضمان حماية الثورة فى ظل سيادة القانون » ، « وتوفير كل الضمانات للحرية الشخصية والامن بالنسبة لجميع المواطنين وفى كل الظروف » ، « وكفالة حق التقاضى » ، وهى المبادىء التى أعلنها بيان ٣٠ مارس ..

وتبدو قيمة هذا القرار فى حمايته لسيادة القانون ، فى انه لم يعد من الممكن — وفق التشريع الذى طلب الرئيس السادات اعداده — ان تفرض الحراسة بناء على أمر من السلطة الادارية ، بل انه لا يجوز مستقبلا أن تتقرر الا بناء على حكم قضائى . فيكون شأنها شأن أى اجراء يطلب من القضاء ، وفقا للقانون ، وفى الحالات التى يبينها القانون والمحددة بحماية المكاسب الاشتراكية وأمن الوطن .

وفى نفس الوقت ، فان هذا القرار يعد من أهم اجراءات تقنين الثورة ، لانه يتناول ناحية من أهم النواحى التى تمس أمن المواطنين وحركتهم الحرة فى اطار الاشتراكية ..

وتعتبر المحكمة الخاصة ، التى تقرر انشاؤها بقانون ، ليكون لها وحدها سلطة تقرير الحراسات مستقبلا ، تجربة جديدة ومتقدمة فى نظامنا القضائى . اذ تطبق لاول مرة نظام القضاء الشعبى الذى يعتبر تطبيقا عمليا لفكرة المشاركة الشعبية فى شئون العدالة ، كما انه يؤكد فى نفس الوقت دور القضاء المتخصص ، باعتباره الامين على حماية مبادىء المجتمع وحقوق الافراد .

كذلك فان اشراك رجال القضاء فى اجراءات تصفية الحراسات القائمة ، فى لجان قضائية ، عليها أن تتم مهمتها فى زمن محدد ، هو مبادرة لوضع قرار تصفية الحراسة موضع التنفيذ الفورى من خلال اجراءات سريعة تحوطها الضمانات .

ان هذا القرار يعنى أن العمل الاقتصادى والاجتماعى وراء جبهة القتال لا يجب أن يتوقف لحظة ، كما أعلن الرئيس أنور السادات فى خطابه الذى افتتح به الدورة الثالثة لمجلس الامة . □